عن رجل طاف طواف الواجب وهو حامل امه قال يجزيه عنه وعن امه ولو
استاجر رجالا فحملوا امراة فطافوا بها ونووا الطواف اجزاهم واخذوا الاجرة
التي سميت لهم كذا في العيون وفي المجتبى من طيف به محمولا اجزاه كذا عن الحامل
والمحمول جميعا وسواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول او لم ينو او كان
ذكر الطواف للحامل عمرة وللمحمول طواف الحج وكذا على عكسه او كان الحامل ليس
بمحرم فانه يكون طواف المحمول عما اوجبه احرامه كذا في السراج الوهاج واما
طوافه عليه السلام في حجة الوداع راكبا فلعذر التعليم ليراه الناس ويسالوه
ولو نذر شخص قادر على المشي ان يطوف حافيا لزمه ان يطوف ماشيا لانه نذر
اتباع العبادة على وجه غير مشروع فلغا الجهة وبقي النذر باصل العبادة كما اذا
نذر ان يطوف للحج على غير طهارة فلو طاف فانه يجزيه لانه اعاد ٥
كذا في الاصل وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي لو طاف حافيا اجزاه لانه
اداه كما اوجبه هكذا حكي في البدايع وفي الطواف لمسني عليه الاعادة والاقدم
وقيل لا يلزمه شيء انتهى الخامس النيابة من في الطواف صرح بوجوبه الجمهور
من الاصحاب وهو الصحيح وقيل انه سنة وقيل غير شرط وفي الفتح الاصح الوجوب
وهو اي النيابة ان اخذ الطائف اي شرع في الطواف عن يمين نفسه
وجعل البيت عن يساره وعنده اخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف
المنكوس وذلك صادق بصور احدها الصدر المذكور وثانيها ان يستقبل الكعبة
ويأخذ على يساره مما يلي الركن اليماني وقابلها ان يستدبر الكعبة ويأخذ
على يمينه مما يلي الركن المذكور ورابعها ان يجعل الكعبة على يساره ويمشي
القهقرى مما يلي الباب وسابعها ان يستدبر الكعبة ويمشي على يساره مما يلي
الباب ففي جميع هذه الصور يكون سيئا وتجب الاعادة او الدم ان لم
يعد كذا قيل وبقيت صورة واحدة قال شيخنا رحمه الله ولم نر لها في شيء
من الكتب وهي ما يفعله الطائفة المولوية من الدوران حال ذكرهم
وقد شاركهم فيها الملا علي رحمه الله تع في شرحه على الاصل حيث قال ومن
ذلك ما رأيناه من بعض المجانين على صورة المجاذيب من اهل الانكار انه

طاف

طاف على هيئة السماع الدوار فانه لا شك فيه انه محرم عليه لا شتماله على الاقبال
والادبار والمشي باليمين واليسار السادس الابتداء من الحجر الاسود قال المحقق ابن
الهمام والانتقاح من عين الحجر اختلف فيه قيل للحجر به وقيل يجوز غيره فالافتتاح
من الحجر واجب لانه عليه السلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف
من الحجر الاسود سنة فلو افتتح من يمينه جاز وكره عند عامة المشايخ وقيل
انه واجب لم يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليلة فيفيد الوجوب وقيل
كان في الابتداء اجمالا لكان شرطا كما قال محمد لكنه صنف في حق الابتداء فيكون
مطلق التطوف هو الفرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا
في جعل الكعبة عن يساره انتهى وقيل هو من شروط صحته اي الطواف على الاصح
فعن محمد لو افتتح الطواف من غير الركن لا يعتد بذلك القدر حتى يصير الى الحجر اشار
اليه في الاصل فعد جعل البداية من الحجر فرضا كذا في خزانة الاكمل وذكر ابن ملك
في شرح المنار وصاحب المطلق الفائق الاصح ان الابتداء من الحجر الاسود
شرط انتهى وهذا القول عنه مشهور كذا قيل والاكثر على انه اي الابتداء من الحجر
الاسود سنة في ظاهر الرواية فيكره تركه وعليه عامة المشايخ قال في خزانة
الاكمل لو افتتح الطواف من غير الركن جاز مع الكراهة عند عامة المشايخ انتهى السابع
الطواف من وراء الحطيم اي الحجر بكسر الحاء المهملة فلو لم يطف وراءه بان دخل الفرجة
التي بينه وبين البيت الشريف وخرج من الفرجة الاخرى فطاف كذلك فعليه
الاعادة او الجبر ان لم يعد ولكن الاعادة افضل لان الاعادة جبر له بجنسه
وجبر الشيء بجنسه اولى لان معنى الجبر وهو التلافي فيه اتم ثم الواجب عليه
اذا اعاده ان جيده على الحجر فقط وصورة الاعادة عليه اي الحجر ان ياخذ عن يمينه
خارجا اي الحجر حتى ينتهي الى آخره اي الحجر من الجانب الآخر ثم يدخله اي الحجر من
الفرجة الاخرى التي بقي وصل اليها ويخرج من الجانب الآخر وهو الذي ابتدا منه
اوله يدخل الحجر بان اذا وصل الى الفرجة الغربية يرجع ويبتدي من اوله اي الحجر
في بين المكان الذي بدا منه اولا ولكن لا يعد رجوعه الى ذكر شوطا لانه منكوس
في السادس في الدرر والحاصل ان المشايخ اختاروا الوجوب وصححه في المنهاج